السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة

عاشور متحدثا (تصوير: صالح محمد)

أحال الخطاب الأميري إلى لجنة إعداد الرد

مجلس الأمة: الموافقة على مرسوم التصويت

عاشور: هل عملية إضافة مناطق للدوائر أو التصويت بالبطاقة من التدابير الضرورية التي تحتاج إلى مراسيم ضرورة؟

كتب: أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على تقرير لجنة الداخلية في شأن مرسومي الضرورة المحالين من الحكومة بشأن التصويت بالبطاقة المدنية وإضافة مناطق جديدة إلى الدوائر الانتخابية، كما أحال الخطاب الأميري إلى لجنة الجواب على الخطاب لإعداد الرد.

وقال مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع د. محمد المهان: عقدت اللجنة اجتماعا بحضور ممثلي وزارة الداخلية واطلعت اللجنة على المرسوم والهدف منه هو تغيير إجراءات الانتخابات بفرض القضاء على نقل القيود الانتخابية لدعم مرشحها الذي تريد فرضه على المواطنين، ورأت اللجنة الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على المرسوم.

من جهته قال رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع خالد العتيبي: المرسوم رقم 6 لسنة 2022 بتعديل الجداول المرفقة بالقانون 12 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية والمحال بصفة الاستعجال، فقد تبين للجنة أنه يهدف إلى إضافة مناطق جديدة مأهولة بالسكان إلى الدوائر الانتخابية من المستوفين شروط الناخب، وانتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على المرسوم.

بدوره قال النائب صالح عاشور: حسب النص "71" من الدستور يتم اللجوء إلى مراسيم الضرورة في غياب المجلس للتدابير التي لا تحتمل التأخير بحدوث كوارث أو أزمة اقتصادية كبيرة أو خلافات حدودية تحتاج إلى قرارات من الحكومة، وغير ذلك لا تحتاج إلى مراسيم لدخولها في صلب اختصاصات مجلس الأمة.

وتساءل: هل عملية إضافة مناطق للدوائر أو التصويت بالبطاقة من التدابير الضرورية التي تحتاج إلى مراسيم ضرورة؟، هذه المراسيم يفترض ألا تصدر بل يمكن الانتظار شهرين ثم المجلس التشريعي المناط بإصدار التشريعات هو الذي يصدرها، لأن التوسع في مراسيم الضرورة أخذ من اختصاصات المجلس، وهذه القضايا يُحتمل تأخيرها وهذه المراسيم غير ضرورية.

وقالت النائبة د. جنان بوشهري: هذا التعديل مستحق وأؤيد وأوافق على فكرة المرسوم، ولكنها بينت أمورا مهمة أنه لم تكن في السابق النتائج تعكس حقيقة الانتخابات في الدوائر، وبينت أيضا التلاعب بالقيود الانتخابية، لكن التقارير تخلو من تقرير تقصي الحقائق الذي من المفترض أن يكون مرفقا مع تقرير اللجنة للاطلاع عليه.

وأضافت: نحن نناقش أسباب صدور هذه المراسيم ومن المفترض أن يكون اطلاعنا على هذه الأسباب واضحا وجليا، هل من الحصافة الدستورية إقرارها من دون الاطلاع على أسباب الضرورة فيها، وانا أطالب المجلس بإعادة التقارير إلى لجنة الداخلية والدفاع لتطلب تقرير لجنة تقصي الحقائق وترفقه مع التقرير لكي نطلع عليه.

من ناحيته قال النائب د. عبدالكريم الكندري: تقارير لجنة الداخلية والدفاع بخصوص مرسوم ضم المناطق، حالة الضرورة مسألة تقديرية ولكن من وجهة نظري ضرورة، الناس كانوا يطلبون منا أن ندخلهم في الجداول، خصوصا مناطق كبيرة غيرت نتائج دوائر، نعم هذا اختصاص أصيل، الناس تسكن وتطلب التصويت منذ 10 سنوات، إلى أن صدر المرسوم والمرشحون ذهبوا ووضعوا خياما في هذه المناطق الجديدة.

وأضاف: لجنة تقصي الحقائق أصدرت نتائجها بثبوت وجود تلاعب في قيود الناخبين، لكن هل تمت محاسبة من تلاعب وزوّر في هذه القيود ونقل الأصوات؟، هناك من نقل وهناك مسؤول وهناك مدير الهيئة، إذا أثبتت لجنة تقصي الحقائق مسألة التزوير فلا بد من محاسبة المسؤول عن التزوير والإحالة إلى النيابة لأن ذلك تزوير في أوراق رسمية.

بدوره قال النائب د. خليل أبل: من الضروري ضم مناطق جديدة مأهولة بالسكان، فهناك ضرورة، هناك إجراءات لاحقة تتم، ومازال هناك مسجلون في غير مناطق سكنهم، وهذا لا بد من تعديله وتنظيفه، عن طريق استدعاء المسؤولين وأصحاب البيوت التي بها أشخاص غير ساكنة منها ومسجلين على تلك البيوت.

من ناحيته قال النائب د. حسن جوهر: المرسومان ساهما في إصلاح الخلل الجسيم في الانتخابات وضرورة قيامها وفق مبدأ النزاهة والشفافية، كان هناك تزوير منظم، وأشكر من تصدى لهذه العملية واستوعبت الحكومة مدى هذا الإجراء الخاطئ وكيف أن التزوير الجسيم أحدث الثغرة في المشهد السياسي، وأؤكد ضرورة محاسبة القائمين على هذه الجريمة الكبيرة والتي وصلت إلى القضاء.

وتساءل جوهر: هل تكفي هذه الإجراءات الإصلاحية في تمكين الإدارة الشعبية للحقيقة؟، لا، عندنا تحديات كثيرة في تجسيد المادة "6" من الدستور، لا بد من إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وكثير من القوانين المتعلقة بالانتخابات ندعو زملائنا في لجنة الداخلية والدفاع الاستعجال بإقرارها.

من جهته قال النائب د. حمد المطر: المرسومان تتوافر فيهما الضرورة لكن كان من الأجدر أن تكون المراسيم أشمل وأعم وأعمق، ليس فقط ضم مناطق أو التصويت وفق جداول حقيقية فقط، إذا كنت تسعى إلى تعديل مخرجات الانتخابات كان من الأولى أن يشمل مرسوم الضرورة القوائم النسبية، العادلة، هذا هو تفعيل المادة "71" ويشمل مكنة تصويتية وفق برامج انتخابية كاملة كان هذا الأولى حتى يتم الإصلاح السياسي الحقيقي.

وأضاف المطر: التقرير الأول لا بد أن نقف عند رأي وزارة الداخلية التي تقول إن هناك تلاعبا في القيود في جميع الدوائر فمن المتسبب وماذا فعلت الحكومة مع المسؤول في المعلومات المدنية بعد ثبوت التلاعب؟، منطقة مثل النهضة بها 3300 صوت منعوا من حقهم في التصويت أكثر من 20 سنة.

بدوره قال النائب مبارك الحجرف: يجب مراعاة مبدأ أساسي أن قانون الانتخابات قانون حساس التي ينأى المشرّع عن المساس فيها، لذلك يجب عدم العبث في قانون الانتخاب، نعم توجد حاجة ضرورة فقد كنا في حقبة غير سليمة، وكان هناك نوع من تزوير إرادة الأمة وتهميش لكثير من المواطنين وحرمانهم من التصويت.

وأضاف: المرسومان صححا المسار الخاطئ الذي لا يمثل إرادة الناخبين، إذا تكلمنا عن مواضيع حساسة فهناك موضوع خطير، فهل توزيع أعداد الناخبين في الدوائر تحقق العدالة؟ هذا غير موجود هناك دوائر الصوت بها بـ3 أصوات في دوائر أخرى، وكان الأجدر أن يكون هناك توزيع حقيقي وعادل في جميع الدوائر، ومعالجة قانون الانتخابات تجب أن تكون معالجة شاملة.

من ناحيته قال النائب د. عادل الدمخي: نحن ضد أن تتدخل الحكومة في تعديل النظم الانتخابية سواء كان التصويت أو الدوائر فهذا من اختصاص مجلس الأمة لكن ما حدث هو تعديل أو تصحيح لطريقة التصويت وهذا فرق كبير، كان هناك تزوير وكانت البطاقة المدنية مفتوحة لبعض الناس الذي لم تستطع النزول والترشح في ظل المرسوم وأعتذر عن الترشح لأنه كان سيفتضح وهناك من تجرأ ونزل ورشح نفسه وسقط.

وأضاف الدمخي: كان هناك امتعاض كبير من نواب مصلحين مما يحدث من تزوير ونقل أصوات، لذلك نحن أمام قانون صحح تزويرا وخطأ كبيرا، لكن عدم المحاسبة مشكلة كبيرة على مستوى البلد فلا يجب الاكتفاء فقط بالإقالة أو الاستقالة.

من جهته قال النائب فيصل الكندري: المرسومان مستحقان وإن كانا اختصاصا أصيلا لمجلس الأمة لإعطاء الحق لجميع المواطنين في المشاركة بالانتخابات والتصويت، كما أنه لا يُعقل أن تكون أصوات دائرة أكبر من دوائر أخرى. بدوره قال النائب مهند الساير: المادة "71" من الدستور نطبقها الآن وذلك لأهمية عدم انفراد السلطة بإقرار القوانين وذلك بعرضها على المجلس، وقد كان هناك تحالف مشبوه بين الحكومة وبعض الأعضاء في السابق من خلال التلاعب في القيود الانتخابية، والبعض عندما تم تصحيح المسار لم يترشحوا.

وأضاف الساير: استخدام السلطة الحق في تعديل النظام الانتخابي انحصر في هذه المادة، لأن هذا حق أصيل للمجلس، فنحن مجبورون على تشريع قوانين لا تسمح لهم بالتزوير.

أما النائب عبدالله المضف فقد قال: لا أحد يختلف على وجود عملية تزوير ممنهجة لتزوير إرادة الأمة، واختطف المجلس واختطف القرار وانعكس ذلك على البلد وتردي الخدمات حتى انفصل الناس عن بيت الأمة، إلى أن وصل التسجيل للناس على أراض فضاء، فهل نريد فقط أن تكون انتخابات 2022 نزيهة أم استمرارية نزاهة كل انتخابات.

وأضاف: إذا كان الهدف استمرارية الشفافية ونزاهة الانتخابات فأصبح إقرار المفوضية العليا للانتخابات واجبا وطنيا، حتى لا نرى تزوير من دون مزور، ينبغي محاسبته.

من جهته قال النائب مرزوق الحبيني: هناك ضرورة للمرسومين بسبب وجود تزوير في قيود الناخبين لكن الحكومة التي كشفت عن التزوير لماذا لم تحاسب المزورين، ونسجل تحفظنا على تدخل الحكومة في العملية الانتخابية ونسجل تحفظنا على عدم محاسبة المزورين، وكان يفترض على الحكومة أن تجنح إلى العدالة في التقسيم وتوزيع الناخبين، فدائرة ربع مليون ودائرة 70 ألفا وهذه وتلك تخرج 10 نواب.

من ناحيته قال النائب د. عبيد الوسمي: تصحيح المسار الانتخابي أمر ضروري لكن هذه الغاية النبيلة تستلزم أن تكون الوسائل مشروعة واستخدام "71" يتعارض مع النص الدستوري ويفتح المجال للحكومة للتدخل المشرعن في العملية الانتخابية، والمنطقي أن يتم التحقيق في التجاوزات لأن النظام القانوني وضع آلية لذلك، لكن تصحيح المسار الانتخابي ليس قاصرا على القيود الانتخابية، بل ضروري مراجعة كل الملاحظات من توزيع الأعداد وغيرها.

وأضاف الوسمي: إذا شرعن المجلس الحق في استخدام "71" فإنه لا يجوز لنا الاعتراض على استخدام مراسيم الضرورة في أي مرحلة من مراحل التاريخ السياسي، وفي ظل هذه الملاحظات يستوجب طالما قدرنا أن هناك تلاعبا في القيود، فإن الأمر يوجب على المجلس تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة المتسببين ومحاسبتهم وتعديل النظم لضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.

بدوره قال النائب أسامة الشاهين: نثني على هذه الخطوة نحو تصحيح المسار بإصدار المراسيم، ونحن نناقش مرسوما بقانون أي لا نملك إلا القبول أو الرفض، وإذا رفضناه فسنرفض إرادة الناخبين، ومن المهم أن نوافق ونقرهما ونحصن العملية الانتخابية.

وأضاف الشاهين: ما زال المطلوب أكثر وما أعلن عنه أمس تكتل الكتل النيابية من أولويات منها المفوضية العليا للانتخابات والقوائم النسبية، الخطوة أتت لإنصاف 29565 ناخبا وناخبة بعد ضم 19 منطقة و5٪ من المواطنين كان لا يحق لهم التصويت، وإذا حصّنا المرسومين فإن 50٪ من المجلس قد تحصن، ويبقى 37 طعنا أمام المحكمة الدستورية، ومن المهم تشريع قانون لوضع قيد زمني على المحكمة الدستورية في تحصين إرادة الناخبين.

من ناحيته قال النائب ثامر السويط: قانون الانتخاب يخضع لفكرة ونظرية الضرورة، ولكن الفقهاء الدستوريين المعتبرين أجمعوا على أن قوانين الانتخابات يجب أن تبتعد عن فكرة الضرورة، ولذلك يجب ألا يتم العبث بالقواعد الانتخابية، غير أن فكرة المرسومين تتعلق بنزاهة الانتخابات وتتوافق مع الإرادة الشعبية.

بدوره قال النائب عبدالله الأنبعي: للمناطق المحرومة حق انتزع بمرسوم الضرورة، فكيف نقول عليه غير ضروري؟ هناك إخفاقات سابقة كانت موجودة، وتم حرمان الكثير من المصلحين بسبب تحالف السلطات السابقة مع المتنفذين، وتفتح البطاقات المدنية العصر للمتنفذين لنقل الأصوات، والبيوت التي كانت بها أضعاف الحد الأساسي وما حدث هو تصحيح حقيقي للمسار، ولا مراسيم ضرورة في كل انتخابات.

وقال النائب هاني شمس: قد نختلف في ضرورة المادة "71" لكن نتفق على أنه كانت هناك مناطق كثيرة لم يكن لها الحق في التصويت اليوم استطاعت أن تشارك في التصويت بمعنى أن «الطيور المهاجرة» رجعت.

وأضاف: يجب أن يصدر قانون بالتصويت وفق البطاقة المدنية وتشريع آخر لمن بلغ 18 سنة، حتى إذا تم حل المجلس تكون الأمور واضحة، والاختلاف في عملية المناطق وأعداد توزيع الناخبين، الصوت في الدائرة الخامسة يعادل 3 أصوات بمعنى أنه ينبغي أن نقوم بإنجاح 30 نائبا بدل 10 نواب.

بدوره قال النائب د. عبد العزيز الصقعبي: مراسيم الضرورة مستحقة، وأنا ضد التدخل الحكومي في الشأن الانتخابي لتغيير قواعد اللعبة فهذا أمر غير مقبول ويخالف المنطق.

وأضاف الصقعبي: أمامنا اليوم مرسوم يصحح المسار ويعالج سلوكيات كانت خاطئة وبها تزوير لإرادة الأمة وهذا توجه محمود ويُدعم، ويجب أن يكون قانون الانتخابات أولى أولوياتنا، ولا يوجد

بوشهري تدلي بدلوها

حسن جوهر

- عبدالكريم الكندري: لجنة تقصي الحقائق أصدرت نتائجها بثبوت وجود تلاعب في قيود الناخبين
- أبل: هناك ضرورة لمرسوم إضافة المناطق ويفضل استدعاء أصحاب البيوت الذين يضيفون أسماء على عناوينهم
- جوهر: المرسومان ساهما في إصلاح الخلل الجسيم في الانتخابات وضرورة قيامها وفق مبدأ النزاهة والشفافية
- المطر: تعديل النظام الانتخابي وفق القوائم الانتخابية يحقق الإصلاح السياسي
- الحجرف: هناك دوائر الصوت بها بـ3 أصوات في أخرى وكان الأجدر أن يكون هناك توزيع عادل
- الدمخي: كان هناك امتعاض كبير من نواب مصلحين مما يحدث من تزوير ونقل أصوات
- فيصل الكندري: المرسومان مستحقان وإن كانا اختصاصا أصيلا لمجلس الأمة

عبيد الوسمي